CD/PV.899
21 March 2002

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والتسعين بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٢، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد ماركو ريما (فنلندا)

(A) GE.02-61037 140602 170602

الرئيس: الـــزملاء الموقرون سيداتي سادتي، كما ترون تبدو منصة جلستنا العامة اليوم بصورة غير اعتيادية إلى حد ما. لكنني قبل أن أمضي في كلمتي أعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٩٩ لمؤتمر نزع السلاح.

أود، بـــادئ ذي بـــدء، إحاطتكم علما بأن الأمانة تلقت – وبأنني تلقيت أيضا – من المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة الرسالة التالية المؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٢: "أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، بعد التشاور مع مؤتمر نزع السلاح، تعيين السيد سيرغي أوردزهونيكيدزي مع السريان الفوري، كأمين عام لمؤتمر نزع السلاح. وبهذه الصفة سيتولى السيد أوردزهونيكيدزي مهمة الممثل الخاص للأمين العام لدى المؤتمر".

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الخاص للأمين العام الأمم المتحدة لـــدى المؤتمـــر الذي عين لتوه، بين صفوفنا، السيد سيرغي أوردزهونيكيدزي، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة بجنيف، وأن أهنئه باسم المؤتمر وباسمي شخصيا على تعيينه لهذا المنصب الهام. وأود أن أؤكد له تعاوننا وتأييدنا، وإني لعـــلى ثقة من أن المؤتمر سيجني فوائد جمة من خبرته الواسعة ومن مهاراته الديبلوماسية. وأؤمن بأن إدخال قوى جديدة في هذا المنعطف، يحظى بكل الترحيب وآمل أن يحمل هذا التعيين بشائر الخير لمداولاتنا في المستقبل.

وإضافة إلى ذلك، سيتحدث إلى المؤتمر اليوم، كما ترون، زميلان موقران. ويسرني أن أرحب بالسيد ك. توكايـــيف وزير الشؤون الخارجية في كازاخستان كما يسعدني شخصيا أن أرحب بصاحب السعادة السيد أنتي ساتولي وزير الدولة للشؤون الخارجية لفنلندا. وأرجو أن تقبلوا في هذا الاجتماع على الأقل أن تظهر فنلندا على المنصة في دور مزدوج، الأمر الذي لا يحدث كل أسبوع في المؤتمر.

ويـــبرهن وجود ضيفينا الموقرين معنا اليوم على التزام حكومتيهما الثابت بمساعينا المشتركة، وأعتقد أنه يدلل أيضا على الأهمية المستمرة التي يعلقاها على المؤتمر.

وقـــبل أن أعطـــيهما الكلمة، أود أن أتقدم بعبارات الترحيب إلى السيدة نائلة جبر سفيرة مصر والسيد أنـــدراس سابو سفير هنغاريا والسيد إيفان مورا غودوا سفير كوبا الذين يضطلعون بمسؤوليات، بوصفهم ممثلين لحكوماتهم ذات الصلة في هذا المؤتمر. ونتطلع إلى العمل معهم سعيا لتحقيق أهدافنا المشتركة.

ويسرني أن أعطي الكلمة لسعادة السيد ك. توكاييف وزير الشؤون الخارجية لكازاخستان.

السيد ك. توكاييف (كازاخستان): أود في بادئ الأمر أن أتقدم بالتهاني إلى السيد سيرغي أوردزهونيكيدزي ، على تعيينه لهذه المنصب الرفيع ، وأتمنى له كل التوفيق في مساعيه الشاقة.

ولي عظـــيم الشرف أيضا، أن أخاطب هذا المحفل التمثيلي وأن أعرض موقف كازاخستان تجاه مسألتي تحديد الأسلحة ونزع السلاح. لكن اسمحوا لي قبل ذلك سيادة الرئيس، أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب وأن أتمنى لكم كل نجاح.

ولـــن أتطـــرق إلى تفاصيل مساهمات بلادي في مجال نزع السلاح إذ إنه أمر معروف لكم تماما. وقرار محفلكـــم قـــبول كازاخستان، كعضو كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح، لهو دليل ساطع على هذه المساهمة. والرئـــيس نور سلطان نزار باييف، أشار في كلمته التي ألقاها على المشاركين في المؤتمر الدولي الذي يحمل عنوان "القرن الواحد والعشرون: نحو عالم خال من الأسلحة النووية" المعقود في كازاخستان في آب/أغسطس ٢٠٠١، إلى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل الاتفاق الدولي الوحيد الذي يلزم أعضاءه باتخاذ كل التدابير في مجال نزع السلاح النووي. وينبغي أن يظل ترويج أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية موضوعا ذا أولوية للمناقشات الجارية في إطار مؤتمر نزع السلاح.

والواقع أن المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وإزالة أسلحة التدمير الشامل تعتبر مسائل بالغة الأهمية بالنسبة إلى كازاخستان.

وأظهرت الأحداث التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ هشاشة الأمن العالمي. وإن جهودنا الرامية إلى مـــنع مـــنظمات إرهابية أو أطراف فاعلة غير الدول من حيازة أسلحة التدمير الشامل، تندرج في عداد أهم العناصـــر المكونـــة لاستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب. ولا بد من تعزيز هذه الجهود. ونحن مقتنعون تماما بأن الطابع الدولي للتهديدات والتحديات المعاصرة يستلزم جهودا متعددة الأطراف لمنعها.

وكـــان من آثار العولمة على تدفقات الأموال وعلى اقتصادات مختلف البلدان وتوسع نطاق الوصول إلى المعلومـــات العلمـــية والتقنية وإلى التكنولوجيات أن أتيحت للناس إمكانية تنقل غير محدودة تقريبا. وكان لهذه العملية تأثير شديد في انتشار أسلحة التدمير الشامل ونظم إيصالها. كما أن تطور تكنولوجيات القذائف وانتشار الأسلحة التقليدية يسر تصعيد النزاعات الاقليمية مما أدى إلى زعزعة الاستقرار العالمي.

ومن هنا ثمة حاجة ماسة إلى رؤية سياسية جديدة للتصدي للتهديدات الجديدة في القرن الجديد. وعلينا أن ندرك أنه لا يوجد أي بديل عن حسن النية والتعاون. ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات جديدة وأكثر فعالية للتصدي للتهديدات الجديدة.

ومـــن المســـتحيل تحقيق الأمن دون التمسك بالأنظمة القائمة المعنية بعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل وإنفاذها وتعميمها على نطاق العالم. وأعتقد أن جميع الممثلين الأفاضل الحاضرين هنا سيوافقون على أن الاتفاقات

الدولية تتطلب مزيدا من التكيف مع الحقائق السياسية القائمة. ويجب بذل قصارى الجهود لتعميم آليات التحقق وتطويرها وتعزيزها.

وأعطت نتائج المؤتمر الاستعراضي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠ الأمل في تعزيز النهوض بعملية عدم الانتشار النووي وتخفيض الترسانة النووية القائمة. ولقد كان عام ٢٠٠١ عاما مهما في هذا الخصوص؛ إذ استكمل نظام التفتيش في إطار معاهدة الوقود النووي المشع وانتهت فترة تخفيض الدولتين النوويتين الكبريين، وهما روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، للأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي دامت سبع سنوات. واتضح من تنفيذ هذه الاتفاقات أن بلوغها لا يمكن أن يتحقق إلا في جو من التعاون والثقة والتفاهم المتبادل. وفي نفس الوقت، لا يمكن التوصل إلى إجماع في مواقف مختلف الدول والبحث عن تسويات للوفاء بالالتزامات المناسبة إلا في إطار اتفاقات ملزمة قانونا.

وفي هذه الأثناء، وقعت في عام ٢٠٠١ بعض الأحداث تقتضي إعادة النظر في إمكانية تعزيز النظام العالمي لعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل. وحتى اليوم، لم تدخل حيز النفاذ بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهي بالمناسبة أحدث إنجازات مؤتمر نزع السلاح. ونأسف لأن تلك البلدان التي لا يزال يلزم تصديقها على المعاهدة لم تتخذ حتى الآن الإجراء القانوني الملائم.

والحالة المتصلة بآلية التحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية تشكل مصدر قلق لنا، لأن هذا النمط من الأسلحة على درجة كبيرة من الأهمية للإرهابيين. وآمل أن يتمكن المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية من إتمام عمله في تشرين الثاني/نوفمبر ومن اتخاذ قرار بشأن البروتوكول المتعلق بآلية التحقق.

ولحسن الحظ أن الوضع يبدو أفضل فيما يخص اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. فعمليات التفتيش جارية ويتم تقديم الوثائق ويجري تدمير المخزونات الموجودة.

وتعرب بلادي عن تقديرها للدور الذي تؤديه معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، في الحفاظ على الاستقرار والأمن. ونحن نعتقد أنه، حتى بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المعاهدة الأمر الذي أفضى إلى تغير شديد في جوهرها، يمكن أن يطبق عمليا في المستقبل بعض أحكام هذه المعاهدة.

ويجب علينا أن ندرك أن العلم يتطور على الدوام ولا يمكن أن تقتصر إنجازاته على إقليم وطني واحد. وانتشار القذائف وتكنولوجيات القذائف يؤكد بجلاء هذا الاتجاه. ونحن نرى أن الأنشطة الملائمة في هذا الاتجاه يجب أن تتابع في إطار متعدد الأطراف بهدف إنشاء نظام عالمي لعدم انتشار القذائف وتكنولوجيات القذائف.

وربما تصبح اقتراحات وضع مدونة دولية لقواعد السلوك ضد انتشار القذائف التسيارية وكذلك وضع نظام عالمي لمراقبة القذائف وتكنولوجيات القذائف بنودا في جدول أعمال يطرح لمناقشات جادة على الصعيد العالمي.

ويجب أيضا أن أسترعي انتباهكم إلى مشكلة تكديس الأسلحة التقليدية وهي مسألة على قدر كبير من الأهمية. وتشكل تهديدا للأمن وللاستقرار في عدد من مناطق العالم، ومنها آسيا الوسطى بالنظر إلى الوضع الحالي في أفغانستان. ونعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة لإيلائها عناية خاصة لهذه المسألة. وكانت إحدى النتائج التي تمخض عنها نشاطها الطويل المدى في هذا الاتجاه هو برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في عام ٢٠٠١، وكازاخستان مستعدة لبذل كل الجهود من أجل كفالة تنفيذه.

وللأمن والاستقرار الإقليميين أهمية حاسمة للسلام والتنمية على الصعيد العالمي. وفي منطقتنا اكتسب المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا زخما في السنوات القليلة الماضية. ويبدو أيضا أن منظمة شنغهاي للتعاون مبادرة تبشر بالخير والتفاؤل. وتأتي مسألة تعزيز الاستقرار والأمن في صدارة جدول أعمال هذين المحفلين.

ولا يكفي لتخفيض الأسلحة عمليا ومواصلة عملية نزع السلاح إقامة علاقات استراتيجية جديدة بين القوتين النوويتين. فمؤتمر نزع السلاح بوصفه رمزا للجهود متعددة الأطراف يجب أن يوضح موقفه الحازم، وإلا فسوف نجد أنفسنا خارج عملية نزع السلاح.

وكما نعلم قد يرتكز أساس النشاط المستقبلي لمؤتمر نزع السلاح على الاقتراحات التي جرت مناقشتها على مدى السنتين الماضيتين. ويتعين على الدول الأعضاء أن تمارس إرادتها السياسية وأن تبدأ في مناقشات تركز على الأولويات المحددة في هذه الوثيقة، والتي نتفق جميعا عليها من حيث المبدأ. ويلزم، في رأينا، بدء العمل على مستويين بحيث يتلازم إجراء المفاوضات حول بعض المسائل مع بدء المناقشات بشأن إمكانية التفاوض على مسائل أخرى. وإلا فإن مؤتمر نزع السلاح سيفقد مصداقيته، وسيكون علينا بعد ذلك التماس السبل الكفيلة بحل المشكلات ذات الصلة.

ونحن مقتنعون بالحاجة إلى استغلال الفرص الموجودة بدلا من إضاعة الوقت في البحث عن فرص جديدة أو في إيجادها. فالاتفاقات التي تم التوصل إليها أثناء مؤتمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة في عام ٢٠٠٠، يجب أن توضع موضع التنفيذ لكفالة إحراز تقدم في عملية نزع السلاح النووي.

ولدى التحدث بالتحديد عن مؤتمر نزع السلاح، نود أن نشير إلى النقاط التالية: أولا، يلزم في إطار مؤتمر نزع السلاح الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والتي ستصبح مساهمة هامة في عدم الانتشار وستكمل عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويلزم

ثانـــيا، بدء مفاوضات بشأن منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي: ومنع تسليح الفضاء الخارجي أمر شديد الأهمية، إذ إنه قد يفضي إلى عواقب لا يمكن التكهن بها.

وكازاخســـتان تعتقد اعتقادا راسخا بأن في مقدور، بل من واجب مؤتمر نزع السلاح أن يثبت فعاليته. ونحـــن على استعداد للتفاعل على نحو مكثف وبناء ونأمل أن يبدي أعضاء المؤتمر كافة المرونة والإرادة السياسية كي يتسنى إحراز تقدم حقيقي في مساعينا المشتركة.

الرئيس: أشكر سعادة السيد ك. توكاييف، على مداخلته، وأعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أنتي ساتولي وزير الدولة للشؤون الخارجية لفنلندا.

السيد أنتي ساتولي (فنلندا): السيد الرئيس، إنني في الحقيقة، ممتن لهذه الفرصة التي سنحت لي لمخاطـــبة مؤتمـــر نـــزع الســـلاح. وأود أن أبـــدأ بضم صوتي إلى التمنيات والتهاني التي قد أعرب عنها للسيد أوردزهونيكيدزي، مدير عام مكتب الأمم المتحدة بجنيف، الذي يشغل الآن منصب الممثل الخاص للأمين العام لدى المؤتمر.

وبالمثل، أود أن أتقدم بتهاني لزميلي وصديقي، السفير ماركو ريما على توليه رئيسا لمؤتمر نزع السلاح. ففنلندا تبوأت رئاسة هذا المؤتمر لأول مرة في وقت حافل بالتحديات. وينبغي اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن تتركز مساعينا المشتركة على نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة.

فالهجمات الإرهابية التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية في ١١أيلول/سبتمبر قد غيرت صورة العالم في نواح كثيرة. ولا يزال تأثير أعمال الإرهاب موضع تقييم غير أن تحليلات كثيرة تظهر أننا نعيش في بيئة مختلفة، بيـــئة أقل أمنا مما كانت عليه من قبل. ومنذ انتهاء الحرب الباردة صار من الواضح أكثر فأكثر ، أن التهديدات العســـكرية تضاءلت بالمقارنة مع تهديدات من أنواع أخرى لم يكن مصدرها الحكومات الوطنية وإنما نشأت عن أسباب عديدة مثل الحرمان الاقتصادي والاستبعاد الاجتماعي. والتحديات الجديدة التي تواجه الأمن، قد تشمل عوامـــل تتمـــثل في الـــتدهور المستمر الطويل المدى لأزمات البيئة المفاجئة وانتشار مرض فيروس نقص المناعة البشـــرية/الإيـــدز وغيرهـــا من الأمراض المعدية والجريمة الدولية والمخدرات وانحلال المجتمعات وظهور حركات اللاجئين.

وفي الوقت الذي تضاءل فيه احتمال نشوب نزاعات عسكرية كبرى تبدت تهديدات جديدة تنطوي على أشكال متفاوتة من الارهاب والعنف. وقد تأتي من أوساط لم تفلح في بناء مجتمع يقوم على احترام حقوق الإنسان

والمبادئ الديمقراطية. ومن هنا فإن ما يبعث على الخوف احتمال انتشار الأسلحة وأن ينتهي بها المطاف إلى الوقوع في أيد غير مسؤولة. ومن أشد التهديدات المروعة احتمال استخدام منظمات إرهابية لأسلحة التدمير الشامل.

وعقب الأحداث المريعة التي وقعت في الخريف الماضي، استمر العمل بكثافة أشد من قبل، لمنع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا القذائف والأسلحة البيولوجية والكيميائية. وينبغي أن تراقب قدرة مرافق خزن المواد الخطرة، والحد منها تدريجيا وتخفيضها وأخيرا تدميرها.

وتقتضي تحديات الأمن الجديدة زيادة الالتزام الدولي والتعاون متعدد الأطراف على جميع المستويات. ولا بد لنا من مضاعفة الجهود للبحث عن ردود مشتركة للتصدي لتحديات عالمية. وعلى كل دولة تشاطرنا أهدافنا المشتركة، القيام بدور حاسم في مكافحة الإرهاب.

وكان رد الاتحاد الأوروبي، بعد هجمات أيلول/سبتمبر الإرهابية قويا وموحدا واسترشد بمبادئ الأمم المتحدة. والالتزام باتباع نهج واتخاذ إجراء متعدد الأطراف، يشمل أيضا تحديد الأسلحة ومنع انتشارها. وتعمل خمس عشرة دولة عضوا في إطار ائتلاف دولي ضد الإرهاب. ولا نزال نعتمد على ذلك ونلتزم به كل الالتزام.

ويحق لمؤتمر نزع السلاح أن يفخر بإنجازاته. فقد كانت اتفاقية الأسلحة البيولوجية فاتحة لعهد جديد من الجهود الدولية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. فهي أول صك قانوني تم التفاوض بشأنه على نحو متعدد الأطراف، لحظر فئة بكاملها من أسلحة التدمير الشامل، بطريقة يمكن التحقق منها بفعالية. وحظيت بالترحيب أيضا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بوصفها خطوة تاريخية نحو إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

ويضطلع مؤتمر نزع السلاح بدور مفيد ومركزي في معالجة مسألتي الأمن وتحديد الأسلحة. لكنه لم يتمكن لسنوات عديدة من متابعة مهمته الحقيقية أو من تحقيق إمكاناته وهي التفاوض على اتفاقات لتخفيض الأسلحة أو لتحديد الأسلحة. ويظل المؤتمر هو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف لمفاوضات نزع السلاح. ويؤدي دورا لا غنى عنه بوصفه محفلا موجودا وجاهزا للاستعمال. وإن لم يكن مؤتمر نزع السلاح موجودا لكان على المجتمع الدولي، كلما دعت الحاجة، أن يجد جهة مماثلة. والحالة التي وصلت إليها الأمور في مؤتمر نزع السلاح لا تعطي صورة كلية عن عملية نزع السلاح. فالتقييم العام للوضع إيجابي على وجه الإجمال. ويعتبر تحديد الأسلحة أحد الإنجازات الكبرى للتعاون الدولي على مر السنوات العشر الماضية.

واليوم فقط، يبدو أن ديبلوماسية نزع السلاح متعدد الأطراف، تواجه بعض العقبات. ومن إحدى نقاط الضعف الظاهرة عدم انضمام جميع الدول إلى اتفاقات تخفيض الأسلحة أو عدم الوفاء بالتزاماتها. وعدم الامتثال هي إحدى المشاكل. ومازلنا نعتقد أن من المهم للغاية تعزيز المعايير الدولية وتدعيم أركان النظام القانوني الدولي.

والامتـــثال للاتفاقات التي انضمت إليها الدول طوعيا يعد شرطا أساسيا لمصداقية نظام تحديد الأسلحة بأكمله. ولذلـــك تظـــل مسألة التحقق تشكل تحديا فعليا لمعاهدات تحديد الأسلحة الحديثة. ومن اللازم تعزيز الأحكام المتعلقة بالرصد والإنفاذ الواردة في مختلف المعاهدات. ولا بد أن يكون الرصد موثوقا وفعالا.

ومعرفة أساليب التحقق هي العامل الرئيسي في تحديد الأسلحة على نحو فعال وعالمي. وتتطلب ترتيبات التحقق في أغلب الأحيان أن يكون لدى السلطات الوطنية معرفة علمية ومقدرة تقنية جديدة.

ونحن نعلق أهمية كبرى على التدابير التعاونية لبناء القدرات اللازمة لتنفيذ الالتزامات التي تقتضيها مختلف معاهدات تحديد الأسلحة. ولقد قامت فنلندا منذ عام ١٩٨٩ بتدريب محللين كيميائيين من البلدان النامية في مجال الـــتحقق مـــن العوامـــل الحربية الكيميائية. وتدعم فنلندا أيضا أنشطة التدريب في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتشـــاطر فنلندا في الآراء وجهات النظر التي أبدتها رئاسة الاتحاد الأوروبي، فسفير إسبانيا تحدث باسمنا أيضا في بداية هذه الدورة. وسأحاول ألا أكرر ما سبق أن قاله ممثل الاتحاد الأوروبي، لكني أود أن أبدي بعض الملاحظات حول بعض المسائل الواردة في جدول أعمال نزع السلاح وحول الأعمال التي تنتظرنا.

وكان الزائر السابق من هلسنكي لمؤتمر نزع السلاح، هو وزير الشؤون الخارجية الذي تحدث هنا في عام ١٩٩٦، قبل أن تصبح فنلندا عضوا كامل العضوية في المؤتمر بعام واحد.

وكانت حينئذ الآمال المعقودة على إتمام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كبيرة. وكان الهدف في النهاية هو وضع حد للتجارب النووية وصوغ معيار عالمي النطاق ومعاهدة عالمية. ونحن اليوم نعرف حقيقة الأمر. فالمفاوضات استكملت في عام ١٩٩٧ لكن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بعد. وكما شدد الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا، نحن نرى بصراحة أن الحاجة الماسة والملحة إلى وجود أمن حقيقي تقتضي اليوم ربما أكثر من أي وقت مضى تحقيق الأهداف المعبر عنها في عام ١٩٩٦ ودخول المعاهدة حيز النفاذ.

فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام الضمانات المرتبط بها يشكلان عنصرين رئيسيين من عناصر الجهد العالمي المكرس لمنع انتشار الأسلحة النووية. وتهيب فنلندا بجميع الدول بأن تبرم اتفاقات بشأن البروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية كي يتسنى تعزيز نظام ضمانات الوكالة.

وستبدأ بعد أسبوعين عملية تحضيرية جديدة لمؤتمر معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥. وقد انقضى عامان على المؤتمر السابق الذي اعتبر ناجحا، كما أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تسير على الطريق الصحيح، ونـــأمل أن تعـــتمد الأطراف كافة نهجا مسؤولا. والنتيجة التي تم التوصل إليها في عام ٢٠٠٠، تشمل تحديات

كـــبرى. وعليـــنا أن نتـــبع نهـــج عملي واستباقي من أجل مساندة تنفيذ معاهدة عدم الانتشار وتدعيم عملية الاستعراض. ونؤيد السويد التي تتولى رئاسة اللجنة التحضيرية تأييدا تاما.

وفي الـــنهاية فإن العبرة بالنتائج. وفيما يخص تخفيض الأسلحة النووية الفعلي، تمخضت الاتفاقات التي تم التفاوض بشأنها على نحو ثنائي والإجراءات المتخذة على نحو متعدد الأطراف حتى الآن، عن نتائج. ومن المهم أن تؤدي الاتفاقات الثنائية المقبلة وغيرها من الاتفاقات إلى تعزيز الاستقرار الاستراتيجي وتشجيع نزع السلاح وعدم الانتشار ككل، مما يفضي إلى نظام مقبول على الصعيد الدولي. ونأمل أن تجعلنا الجهود الثنائية الدؤوبة نقترب من هذه الأهداف.

وفي هذا السياق ترى فنلندا أنه وفقا للالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي أن تصبح الأسلحة النووية غير الاستراتيجية جزءا لا يتجزأ من مفاوضات الحد مـــن الأسلحة ونزع السلاح. وتعد المدونة الدولية لقواعد السلوك من أهم الأهداف الرامية إلى استخلاص آثار إيجابية من الجهود الرامية إلى منع انتشار القذائف. وتتطلع فنلندا إلى اعتماد هذه المدونة بحلول نهاية هذا العام.

وتأمل فنلندا أيضا أن تستخدم الفترة الزمنية التي أتيحت نتيجة لإرجاء عقد المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية لمدة عام استخداما فعالا في صوغ نهوج جديدة ومبتكرة. ويمكن للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجـــية، في هـــذا الأثناء تعزيز الاتفاقية من خلال إصدار تصريحات كاملة وشفافة والتأكد من أن قوانينهم الوطنية تتوافق مع الالتزامات.

وانضمت التدابير المتعلقة بتخفيض الأسلحة التقليدية إلى قائمة الجهود الرئيسية لنزع السلاح. ومن ذلك مثلا أن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تدرج الآن بشكل ثابت في جدول الأعمال الدولي، وهو أمر لم يكن بديهيا على الاطلاق قبل ست سنوات فقط، عندما بدأ أول فريق للأمم المتحدة من أفرقة الخبراء الحكوميين القيام بأعماله.

ومن أحد سبل مكافحة تكدس هذه الأسلحة المزعزع للاستقرار تشديد الرقابة على التصدير على الصعيد الوطني والاقليمي وكذلك من حيث أنظمة الرقابة الدولية على التصدير. كما أن الرقابة الصارمة على تصدير هذه الأسلحة تعد أيضا أداة ضرورية لمكافحة الإرهاب.

وواضـــح أن اتفاقية أوتاوا التي تحظر استخدام وإنتاج وتخزين ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد تعد نجاحا من النجاحات الرئيسية في مضمار نزع السلاح. وفنلندا برغم أنها لم تصبح بعد طرفا في الاتفاقية فهي تؤيد فرض حظر فعال وشامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتشارك فنلندا في الأعمال التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي لترويج أهداف اتفاقية أوتاوا وتنفيذها العالمي. وصرحت حكومة فنلندا العام الماضي بأن العمل مستمر

كي تنضم فنلندا إلى الاتفاقية في عام ٢٠٠٦ وكي تدمر ألغامها الأرضية المضادة للأفراد بحلول عام ٢٠١٠ ، دون المساس بمصداقية القدرة الدفاعية لفنلندا.

وفنلندا لا تنتج الألغام الأرضية المضادة للأفراد ولا تصدرها، ويحتفظ بالألغام الأرضية المضادة للأفراد في أوقات السلم كمخزونات. ومع أن فنلندا وإن ليس لها ضلع في المشكلة الإنسانية الناتجة عن الاستخدام غير المسؤول للألغام الأرضية المضادة للأفراد فإننا ندرك أنه بموافقتنا على هذا المعيار الدولي نشارك في الحل.

واكتسبت اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة زخما هائلا جديدا. فالعملية تمضي قدما وبخاصة في حالة مخلفات الحرب من العتاد غير المتفجر والألغام المضادة للمركبات.

ويبدو لنا أنه لا يوجد اقتراح أفضل من الاقتراح الذي قدمه السفير أموريم سفير البرازيل. وثمة حاجة إلى النظر من جديد في الاقتراح في ضوء البيئة الآمنة الجديدة. ونحن نرى أن الاقتراح يعبر على أفضل وجه ممكن عن مصالح جميع أطراف مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك لن يضطر أي بلد إلى التخلي عن مواقفه الوطنية لبدء العمل.

ويتيح محتوى اقتراح أموريم إمكانية التفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو موضوع نتفق عليه جميعا. ومن شأن المناقشات حول منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ونزع السلاح النووي أن تنقي الأجواء وتمكن الأطراف المعنية من أن تحدد بصورة مشتركة التدابير اللازمة بشأن هذه المسائل كي يتسنى التوصل إلى ترتيبات دولية مناسبة لإحلال الأمن وتدعيمها.

ويمكنني أن أؤكد لكم أن فنلندا تبذل كل ما في وسعها لتوجيه عمل مؤتمر نزع السلاح نحو الأهداف المشتركة التي يتطلع إليها المجتمع الدولي. ونحن نعول على حسن تعاون جميع الشركاء وعلى الجهود المشتركة التي يبذلونها.

الرئيس: أشكر السيد أنتي ساتولي وزير الدولة للشؤون الخارجية لفنلندا وألتمس منكم المعذرة لبضع لحظات فيما أرافق ضيفنا الموقر وهو يغادر القاعة.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا الموقر السيد السفير سكوراتوفسكي.

السيد سكوراتوفسكي (أوكرانيا): السيد الرئيس، بما أنها المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة أثناء توليكم الرئاسة اسمحوا لي أن أغتنم الفرصة كي أتمنى لكم وكذلك لسعادة الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح كل النجاح في تولي مهام المنصبين الرفيعي المستوى وكي أؤكد لكما أن بإمكانكما دوما الاعتماد على تأييد وفد أوكرانيا في المساعي التي تقومون بها. وأود أيضا أن أبلغ المؤتمر بأن رئيس أوكرانيا قد وقع على القانون الذي يقر

تصـــديق فيركوفـــنا رادا أي برلمان أوكرانيا، على البروتوكول المتعلق بأسلحة الليزر المسببة للعمى (البروتوكول الرابع) الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وبناء على ذلك اتخذت أوكرانيا جميع التدابير اللازمة على المستوى الوطني كي يدخل البروتوكول حيز التنفيذ.

وأوكرانيا بتصديقها على البروتوكول الرابع، أصبحت دولة طرفا في جميع البروتوكولات المرفقة بالاتفاقية آنفة الذكر.

الرئـــيس: أشـــكر ممـــثل أوكرانـــيا الموقـــر على بيانه. وأعطي الآن الكلمة للسيد سيرغي أوردزهونيكيدزي الأمين العام للمؤتمر والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة.

السيد أوردزهونيكيدزي (الأمين العام للمؤتمر والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة): المندوبون الأفاضل، طلبت الكلمة اليوم لأعرب عن امتناني لكم جميعا وكذا لرئيس المؤتمر الذي هنأني على تعييني لمنصب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

لقد شهد المؤتمر رغم الصعوبات الحالية التي تواجهه، تاريخا طويلا ومشرفا من الإنجازات العظيمة. فهذه الهيـــئة مشهورة بإصدار صكوك ذات أبعاد تاريخية تحدد مستقبل المجتمع الدولي. والمؤتمر هو تجسيد الحكمة البشر الجماعية للجنس البشري ولذلك فهو يلقي على عاتقنا مسؤولية سياسية وتاريخية كبرى عن سلامة العالم.

ويعلم كثير منكم بصلتي الوثيقة بمسألة تحديد الأسلحة وبنزع السلاح، ولا زلت أعتبر هذا التعيين تحديا كبيرا بل حظوة عظيمة، وليس عبئا يضاف إلى منصبي كمدير عام لمكتب الأمم المتحدة بجنيف.

وأود أن أوجـــه اليكم جميعا الشكر لردكم الإيجابي على اقتراح الأمين العام بتعييني. ودعوني أؤكد لكم أنني في أدائي لمهمتي سأعتمد على مهارتكم وخبرتكم الديبلوماسية، وعلى ارادتكم السياسية ورغبتكم في توطيد الأمن الدولي. وأما من جهتي، فإنني أمد لكم يد العون واستعدادي للتعاون التام معكم.

الرئيس: أشكركم شكرا جزيلا وأرحب بكم مرة أخرى لمساعدتنا في كل ما نسعى إلى القيام به. هل يود أي وفد آخر تناول الكلمة في هذه المرحلة الآن؟ إن لم يكن الأمر كذلك وقبل أن أختم هذه الجلسة اسمحـــوا لي أن أشير بإيجاز إلى الطريقة التي سنواصل بها معا أنشطتنا. سأتابع مشاوراتي، كما أنني على استعداد للقـــاء مختلف الأفرقة الاقليمية لكي نكون في وضع يمكننا من البناء على ما أنجز قبل أن تتولى فنلندا الرئاسة يوم الاثنين الماضي.

وما قمنا به بالفعل على مدى الأيام الأربعة الأولى هذه، يشجعني أن أرى أن هناك إمكانات للمضي قدما وأعتزم، كما ذكرت في مشاورات الرئاسة التي تمت من بعد ظهر يوم الإثنين الماضي، أن أقدم لكم بعض العناصر العملية الممكنة التي يمكن أن تعالج بمزيد من التفاصيل بعد عودتنا من الاستراحة في ١٣ أيار/مايو.

وستعقد الجلسة العامة للمؤتمر المقبلة والأخيرة في الجزء الأول من الدورة، يوم الخميس الموافق ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، وقد نما إلى علمي أنه سيسعدنا أيضا أن نرحب في الجلسة المقبلة بوزير خارجية باكستان. وسيعقد الاجتماع في هذه القاعة الساعة العاشرة صباحا.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

- - - - -